المؤشر نيكي القياسي أغلق مرتفعا 0.22 بالمئة

أسهم اليابان تصعد مع ارتفاع «وول ستريت» لمستويات قياسية وأدفانتست يتقدم

أغلقت الأسهم اليابانية على ارتفاع أمس الخميس بعد أن ارتفعت وول ستريت إلى مستويات قياسية، لكن المكاسب كانت محدودة مع عزوف المستثمرين قبيل قرارات بشأن السياسة النقدية تصدر عن البنك المركزي الأوروبي في وقت لاحق ومن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الأسبوع القادم.

وأغلق المؤشر نيكي القياسي مرتفعا 0.22 بالمئة إلى 21756.55 نقطة بعد أن لامس مستوى 21823.07 نقطة وهو أعلى مستوياته منذ السابع من مايو أيار.

ومن المتوقع أن يقدم البنك المركزي الأوروبي على مزيد من التيسير للسياسة النقدية ، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في اجتماعه يومي 30 و31 يوليو تموز.

وارتفع سهم أدفانتست لصناعة معدات الرقائق 20.2 بالمئة بعد أن أظهرت أرباح الشركة المعلنة في اليوم السابق أن تراجع مبيعاتها في الفترة من أبريل نيسان إلى يونيو حزيران لم يكن بالحدة التي كان يُخشى منها في السابق بفضل طلب مطرد يرتبط بشبكات الجيل الخامس للهاتف المحمول والذكاء الصناعي.

وتلقت بقية أسهم التكنولوجيا الدعم بعد أن سجلت نظيراتها الأمريكية مكاسب أثناء الليل مما دفع المؤشرين ناسداك وستاندرد آند بورز 500 للارتفاع إلى مستويات قياسية.

وارتفع سهم سومكو المصنعة لمنتجات أشباه الموصلات 2.44 بالمئة وزاد سهم روم لصناعة المكونات الإلكترونية 1.03 بالمئة فيما تقدم سهم طوكيو إلكترون 3.63 بالمئة.

وصعد سهم مجموعة سوفت بنك، ذو الثقل في السوق، 1.8 بالمئة بعد أن قالت تقارير إعلامية إن من المتوقع أن تعلن الشركة العملاقة عن استثمار بقيمة 40 مليار دولار في صندوقها رؤية الذي يركز على التكنولوجيا.

وربح المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.13 بالمئة ليغلق عند 1577.85 نقطة. ومن بين المؤشرات الفرعية ببورصة طوكيو البالغ عددها 33، أغلق 19 مؤشرا على ارتفاع.

ستاندرد أند بورز وناسداك يغلقان عند ذرى قياسية بعد أنباء مطمئنة من قطاع الرقائق

سجل المؤشران ستاندرد اند بورز 500 وناسداك المجمع مستويات إغلاق قياسية مرتفعة بعد تصريحات تبعث على الاطمئنان من تكساس انسترمنتس عن الطلب العالمي على الرقائق مما أضعف أثر نتائج ضعيفة من بوينج وكاتربلر.

وتراجع المؤشر داو جونز الصناعي 81.44 نقطة بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 27267.75 نقطة، في حين زاد ستاندرد اند بورز 13.97 نقطة أو 0.46 بالمئة إلى 3019.44 نقطة، وارتفع ناسداك 69.69 نقطة أو 0.84 بالمئة مسجلا 8321.09 نقطة.

متعاملون في بورصة نيويورك يوم 24 يوليو

صفير: البنوك اللبنانية ستتخذ خطوات لدعم الاقتصاد في الأشهر المقبلة

سليم صفير

توقع رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير أن تتعافى الودائع في البنوك اللبنانية من هبوط سجلته في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي مع عودة تفاؤل العملاء بعد إقرار الميزانية.

وكانت ودائع البنوك اللبنانية قد تراجعت إلى 176 مليار دولار بنهاية مايو الماضي، مقارنة مع 179 ملياراً في نهاية ديسمبر الماضي.

وذكر سليم صفير أن البنوك ستتخذ خطوات لدعم الاقتصاد في الأشهر الأربعة إلى السبعة المقبلة، بما في ذلك العمل على خفض أسعار الفائدة وتقديم المزيد من القروض لبعض القطاعات.

«توتال» تخطط لبيع أصول بخمسة مليارات دولار وأرباحها تتراجع

قالت شركة الطاقة الفرنسية العملاقة توتال أمس الخميس إنها ستبيع أصولا بقيمة نحو خمسة مليارات دولار معظمها في أنشطة التنقيب والإنتاج بقطاع المنبع، مع سعيها للتركيز على مشاريع ذات مستوى منخفض لنقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات يمكنها تحمل أسعار النفط المنخفضة.

وأعلنت الشركة انخفاض صافي الربح المعدل بنسبة 19 بالمئة في الربع الثاني إلى 2.9 مليار دولار مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام وهو ما عزته إلى مزيج من العوامل غير المواتية في السوق.

وتشمل تلك العوامل نزول أسعار النفط مقارنة مع الربع الثاني من 2018، متراجعة سبعة بالمئة، والانخفاض الحاد لأسعار الغاز وهبوط هوامش أنشطتها التكريرية.

وقال باتريك بويان رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتوتال "تظل الأسواق متقلبة مع بلوغ متوسط سعر برنت 69 دولارا للبرميل في الربع الثاني، بزيادة تسعة بالمئة مقارنة مع الربع السابق، لكن أسعار الغاز الطبيعي انخفضت 36 بالمئة في أوروبا و26 بالمئة في آسيا".

وقالت الشركة، التي نفذت سلسلة من عمليات الاستحواذ والتوسع لا سيما في سوق الغاز والكهرباء تحت رئاسة بويان، إنها تعد لمستقبلها من خلال التركيز على موطن قوتها الأساسي في قطاع الغاز وأنشطة المياه العميقة.

وذكرت توتال في بيان أن هذه الاستراتيجية سيكملها التخارج من أصول لا تحقق تعادلا بين الإيرادات والمصروفات إلا عند أسعار مرتفعة للنفط والغاز، مثل بيع أصول ناضجة في بحر الشمال بالمملكة المتحدة في الآونة الأخيرة لأصول.

وقال بويان "سياسة الإدارة النشطة للمحفظة ستستمر مع بيع أصول بقيمة خمسة مليارات دولار خلال الفترة 2019–2020، والأغلبية تأتي من الاستكشاف والإنتاج".

حرب الفائدة تلوح في الأفق .. 26 بنكاً مركزياً يخفضها والمزيد في الطريق

أسعار الفائدة الدولية خاصة في الاقتصادات الناشئة تتجه إلى منحنى جديد مع خفض 26 بنكا مركزيا و يحمل السؤال أهمية خاصة في ظل التوقعات غير المتفائلة بشأن مسار الاقتصاد العالمي، وفي ظل تباين المواقف بين القيادات السياسية ومحافظي البنوك المركزية في عدد من دول العالم، بشأن المسار الذي يجب أن تسلكه أسعار الفائدة في الفترة المقبلة.

في الأسبوع الماضي صوتت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا بالإجماع على خفض أسعار الفائدة، ومن المتوقع أن تخفض تركيا أسعار الفائدة ، على أن تكون روسيا التالية، ناهيك عن الضغوط التي يمارسها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على الاحتياطي الفيدرالي لخفض الفائدة، والتكهنات بأن تسير المملكة المتحدة في المسار ذاته بعد وصول بوريس جونسون زعيم حزب المحافظين الجديد إلى سدة رئاسة الوزراء، وإصراره على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ما يتوقع معه أن ينكمش الاقتصاد البريطاني، وستتطلب مواجهة ذلك في الأغلب خفضا لأسعار الفائدة لتحفيز الاقتراض ومن ثم دعم الاستهلاك المحلي أو زيادة الاستثمار الوطني.

وهنا رأى الدكتور نيك ديفيد أستاذ الاقتصادات الناشئة في جامعة برومليي، الاستشاري السابق في وزارة التجارة البريطانية، أن خطوة خفض أسعار الفائدة خطوة منطقية في ظل معدلات التضخم الراهنة، التي تنسجم مع المعدلات المرغوب فيها من قبل البنوك المركزية، في الوقت الذي يترافق فيه ذلك مع معدلات نمو اقتصادي ضعيفة.

وقال «خفض 26 بنكا مركزيا أسعار الفائدة منذ نهاية شهر مارس الماضي، وأغلب التوقعات أن يخفض الفيدرالي الأمريكي قريبا أسعار الفائدة بنحو 0.25 في المائة». لكن السؤال، لماذا تقدم البنوك المركزية على تلك الخطوة الآن، على الرغم من أن معدلات التضخم مسيطر عليها عالميا منذ بعض الوقت، ولا تزال عند مستويات منخفضة بصفة عامة، كما يمكن القول إن تراجع نمو الاقتصاد العالمي بات أمرا أكثر إدراكا خلال الفترة الأخيرة؟ ويعد الدكتور نيك ديفيد النمو الاقتصادي لدى عديد من الاقتصادات، خاصة الناشئة منها، أسوأ بكثير مما كان متوقعا، كما أن عديدا من محافظي البنوك المركزية، باتت لديهم قناعة بأن الاقتراب من دورة الركود الاقتصادي يمكن أن يكون قاب قوسين أو أدنى.

لكنه يشير أيضا إلى أن «بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الرائدة الأخرى تسود لديها قناعة بأنه تم الوصول إلى الذروة في أسعار الفائدة العالمية.

طراز «ماكس» المنكوب يكبد «بوينغ» أكبر خسارة بتاريخها

طائرات بوينغ

أعلنت بوينغ عن أكبر خسارة فصلية لها على الإطلاق إذ بلغت نحو ثلاثة مليارات دولار، مع معاناة الشركة من وقف تشغيل طال عن المتوقع لطائرتها الأفضل مبيعا 737 ماكس.

وكشف أكبر صانع طائرات في العالم عن تأخر جديد في برنامج الطائرة عريضة البدن 777 إكس، حيث أرجأت مشكلات في المحرك الذي تنتجه جنرال إلكتريك أول إقلاع إلى 2020، في حين حذرت بوينغ من مزيد من التأخيرات المحتملة.

وقال دينيس ميولنبرغ الرئيس التنفيذي لبوينغ في مؤتمر بالهاتف بعد إعلان النتائج الفصلية إن الشركة لا تستبعد مزيداً من الخفض أو الوقف المؤقت لإنتاج الطائرة 737 ماكس الموقوفة عن التحليق إذا تعينت مراجعة تقديراتها لموعد عودتها إلى الخدمة، بحسب «رويترز».

وتجاوز إجمالي التكلفة لأزمة 737 ماكس الثمانية مليارات دولار، بعدما كشفت بوينغ الأسبوع الماضي عن نفقات بنحو 4.9 مليار دولار تشمل تعويضاً ستدفعه إلى شركات الطيران عن تأخر تسليمات. وبلغ صافي خسارة بوينغ في أول ربع سنة كامل منذ توقف الرحلات التجارية للطائرة 737 ماكس 2.94 مليار دولار، مقارنة مع ربح قدره 2.20 مليار دولار قبل عام.

وهبطت المبيعات 35 بالمئة إلى 15.75 مليار دولار، لتأتي دون متوسط التوقعات البالغ 18.55 مليار دولار، بحسب بيانات رفينيتيف.

وخفضت بوينغ إنتاج طائرتها الأفضل مبيعا 20 بالمئة في أبريل / نيسان إلى 42 طائرة شهريا من 52 طائرة، بعد أسابيع من وقف تشغيلها في أنحاء العالم في أعقاب حادثي تحطم مميتين.

وأبلغ مويلنبرغ المحللين أن بوينغ تُقدر أن الطائرة ستبدأ العودة للخدمة «في أوائل الربع الأخير من العام» وتخطط بناء على هذا التوقع لمواصلة إنتاج 42 طائرة شهريا، ترتفع إلى الهدف الأصلي لإنتاج 57 طائرة شهريا في 2020.

لكنه أضاف أن بوينغ ستواصل تقييم تلك الخطط، وقال «إذا تغيرت تقديراتنا لعودة الطائرة إلى الخدمة، فقد نحتاج إلى زيادة معدل خفض الإنتاج بدرجة أكبر أو خيارات أخرى من بينها الوقف المؤقت لإنتاج الطائرة ماكس».

وغيّرت وكالتا «موديز» و«فيتش» للتصنيف الائتماني نظرتهما المستقبلية لشركة «بوينغ» الأميركية من مستقرة إلى سلبية، مع استمرار أزمة طائرات «737 ماكس».

وأكدت موديز أن مستقبل الشركة مازال مجهولا، مشيرة إلى زيادة المخاطر المالية المتعلقة بالشركة بشكل كبير. وقالت «فيتش» إن مراجعة نظرتها المستقبلية لتصنيف «بوينغ» جاء بناءً على عدم اليقين التنظيمي فيما يتعلق بالتوقيت والتنسيق العالمي والتحدي اللوجستي لعودة «737 ماكس» للتحليق مجدداً.

وكانت دول العالم حظرت طيران طراز بوينغ 737 Max 8 بعد سقوط طائرتين منها لأسباب متشابهة تتعلق بنظام التشغيل التلقائي، في غضون فترة لا تتجاوز 5 أشهر بين الحادثتين الكارثيتين.

خطة إعادة الهيكلة تكبد «دويتشه بنك» خسائر مليارية ضخمة

تكبد دويتشه بنك خسائر تفوق المتوقع بلغت 3.15 مليار يورو (3.5 مليار دولار)، مما يسلط الضوء على التحديات التي يواجهها الرئيس التنفيذي كريستيان سوينج مع سعيه لإقالة النشاط من عثرته.

وكان أكبر بنك في ألمانيا أشار بالفعل إلى أنه سيتكبد خسارة بنحو 2.8 مليار يورو في الربع حين أعلن عن خطة إعادة هيكلة ستشهد خفض 18 ألف وظيفة وتكلف 7.4 مليار يورو إجمالا.

وتسبب حجم الخسارة، مقارنة مع أرباح بقيمة 401 مليون يورو قبل عام، في نزول أسهم البنك 5.8 بالمئة في فرانكفورت لكنها عوضت بعض الخسائر لاحقا.

وتنبع الخسارة الكبيرة من ارتفاع مخصصات انخفاض قيمة بند الشهرة أكثر من المتوقع حين أعلن البنك عن خطة لإعادة الهيكلة في السابع من يوليو تموز.

وفي الوقت الذي يعيد فيه البنك تشكيل أنشطته، فإنه يتوقع تسجيل خسارة في 2019 مما يعني أنه سيتكبد خسائر لأربع من السنوات الخمس الفائتة. ويستهدف دويتشه العودة إلى الربحية في 2020.

«النقد الدولي» يتوقع تباطؤ نمو اقتصاد فرنسا إلى 1.3 بالمئة

توقع صندوق النقد الدولي، أن يتباطأ نمو اقتصاد فرنسا إلى 1.3 بالمئة في 2019، مقابل 1.7 بالمئة في 2018، و2.3 بالمئة في 2017.

واختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة مع فرنسا.

وتنبأ الصندوق، في بيان صادر الأربعاء، أن يتراجع معدل التضخم بفرنسا إلى 1.2 بالمئة في 2019 مقابل 2.1 بالمئة في 2018.

وفي 2018، ارتفع معدل التضخم بسبب ارتفاع أسعار النفط والزيادات الضريبية.

وتوقع الصندوق أن يرتفع عجز الموازنة الفرنسية إلى 3.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، مقابل 2.5 بالمئة في 2018.

وقدر الصندوق أن يرتفع الدين العام للحكومة إلى 99 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 98.4 بالمئة في 2018.